ابتسام الصّباغ
EBTISAM ALSABBAGH

محاماة - استشارات قانونية - تحكيم
Attorney at Law - Legal Consultant - Arbitration

العدد 1 | نوفمبر 2021م

نشرة دورية تعنى بالشؤون القانونية والأسرية تصدر عن مكتب المحامية ابتسام الصباغ

كلمة العدد

الحمدلله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطاهرين، وبعد .. فإنه يسرنا -نحن طاقم مكتب المحامية ابتسام الصباغ- أن نُصدر العدد الأول من النشرة الدورية التي تعنى بالشؤون القانونية والأسرية، وحيث إنه توجد لدينا - في مملكة البحرين - الأرضية الخصبة في التشريعات المتطورة بما يواكب التطور في فصل المنازعات، وإننا في المكتب نمثل موكلينا في المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، كما نمارس الوساطة في المنازعات المدنية والتجارية والجنائية منها، ولدينا خبرة في فض المنازعات عن طريق التحكيم وقد أصدرنا أحكاما متعددة، وقد فرضت علينا جائحة كورونا التحول إلى الواقع الإلكتروني ولذا وضعنا خطة طموحة تهدف إلى تسهيل التواصل مع العملاء والموكلين إلكترونيا، فيطيب لنا في هذا المقام أن نشكر جميع العملاء الذين وثقوا بنا واستمروا في التعامل معنا، ونأمل أن نكون - نحن فريق مكتب المحامية ابتسام الصباغ من المؤثرين إيجابًا في تحقيق العدالة ورد الحقوق لأصحابها، باذلين جهودنا للارتقاء بالعمل وتقديم أفضل الخدمات القانونية في شتى مجالات القانون للأفراد والمؤسسات.

المحامية ابتسام الصباغ

حكم العدد

حكمت محكمة الاستئناف الكبرى الجنائية الثالثة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء حكم أول درجة الذي يقضي بتغريم موظفتين بإحدى الوزارات بمبلغ مالي بتهمة إهمال الرقابة اللازمة في العمل مما تسبب بإلحاق ضرر جسيم بمال تقتضي وظيفتهما المحافظة عليه، وقضت المحكمة ببراءة المتهمتين مما أسند إليهما استنادًا لكون مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي لا يمكن أن يكون بذاته دليلا على الإضرار غير العمدي بأموال الجهة التي يعمل بها لجواز أن يكون ناشئا عن عدم انتظام العمل، وقد خلت أوراق الدعوى عن بيان ركن الخطأ، فلم يتبين لدى المحكمة من أوراق الدعوى أن ركن الخطأ نتيجة لفعل المتهمتين أو أنها أخطاء ناجمة عن قصور أو سوء تنظيم في المرفق الذي تعملان فيه، الأمر الذي بعث في يقين المحكمة الشك الذي يهدم اليقين الموجب للحكم بالإدانة، وانطلاقا من القاعدة القانونية الراسخة (الأحكام الجنائية تبنى على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال والتأويل)، لذا ارتأت المحكمة براءة المتهمتين وعليه قضت بإلغاء حكم الاستئناف والقضاء مجددا بالبراءة ورفض استئناف النيابة العامة الذي طعن في حكم أول درجة لأسباب حاصلها عدم تناسب العقوبة المقضي بها مع الجرم المذكور.

أنت بداية التغيير!

المحامي أحمد الشيخ

تعاني الكثير من مجتمعاتنا العربية من مشكلة في تقبل أهمية الصحة النفسية، ويُنظر إليها بخوف ورهبة وأنها أمراض عقلية، وأن الأخصائيين النفسيين هم فئة يلجأ لها الأفراد الذين يعانون من الأمراض العقلية فقط كالجنون، الأمر الذي أدى إلى خلل كبير في التوازن الشخصي لدى بعض الأفراد من الناحية النفسية والاجتماعية والعقلية والانفعالية نتيجة عدم الوصول لحالة التوازن والتكامل بين الوظائف النفسية للفرد، فما هي الصحة النفسية؟ وما هو أثرها الإيجابي والسلبي على الفرد؟

عُرّفت الصحة النفسية بتعريفات مختلفة، وقد عرفتها المنظمة العالمية للصحة النفسية بأنها: "مدى تكامل طاقات الفرد الجسمية والعقلية والاجتماعية والانفعالية، بما يحقق له الشعور بالسعادة والرفاهية مع أفراد المجتمع الذي يعيش فيه".

وبالتمعن في ذلك نستشف بأن الصحة النفسية لا تحدد فقط على أساس المرض والاضرابات النفسية والشفاء.

وإنما هي الصورة الكلية للاكتمال الجسمي والنفسي والاجتماعي لدى الفرد.

وتجسد الصحة النفسية دورًا هامًا في تطور المجتمع فكلما كان الفرد متمتعًا بصحة نفسية سليمة أنعكس دوره على المجتمع من خلال تفاعله الإيجابي نتيجة لمقدار الأثر الناتج للصحة النفسية على تطور الفرد في المجتمع ككل وذلك على مختلف الأصعدة، وبالنقيض فإن تجاهل الصحة النفسية وعدم الاكتراث لها من قبل الفرد سيأجج الاضطرابات النفسية لديه بصورة كبيرة، وهنالك الكثير من الآليات التي تعزز الصحة النفسية ونمارسها في حياتنا بشكل مستمر ومنها: التحدث عن مشاكلنا مع عائلتنا وأصدقائنا وهو ما يحقق

التنفيس الانفعالي، ولربما يعطي تغذية راجعة كذلك. هذا، والخروج في إجازة والسفر والذهاب إلى نزهة أو مطعم، والمشاركة في الحفلات والمناسبات العامة....إلخ.

ومن هنا يستوجب معرفة بعض السمات الشخصية التي تعتبر كمؤشرات للصحة النفسية وهي كالتالي: الاستقرار العاطفي، اتساع الأفق، التفكير العلمي، مفهوم الذات، المسؤولية الاجتماعية، والمرونة.

ونلاحظ من خلال ذلك بأن السمات مكونة من مجموعة من الاتجاهات الاجتماعية الإيجابية، مضافاً إلى مجموعة من القيم.

ومن هذا المورد نستخلص أن الصحة النفسية لا تأتي بالصدفة وإنما تتطلب توافر معايير ومظاهر معينة من خلالها يمكن للفرد تحقيق صحته النفسية ومنها: التوافق الذاتي، والتوافق الاجتماعي، الشعور بالسعادة، وتحقيق الذات.

ختامًا، فإننا جميعًا نعاني من بعض المشكلات النفسية من ضغط العمل، مشكلات عائلية، ضيق الوقت، التنمر .. إلخ، لا تستصعب التحدث عنها للقريبين منك أو عن طريق اللجوء للأخصائي النفسي للتخلص من المشكلات التي تعاني منها وللوصول للصحة النفسية، أنت بداية التغيير.

السحر والشعوذة .. ما بين الشريعة والقانون

المحامية أمل عبدالرسول

عرف العالم البشري وجود السّحر والشعوذة منذ القدم، بدايةً بالاعتقاد بوجود عالم الشرّ مرورًا بمفهوم خرق قوانين الطبيعة والجهل والخوف بالعالم الأصلي، الأمر الذي دفع الإنسان إلى التعامل مع هذه الماورئيات. ولكن كان من المؤمل في هذا العصر أن يعي الإنسان ما لهذه الأعمال من ضلال وضيعة فينبذها، إلا أن كانت ولا زالت أعمال السحر والشعوذة منزلقًا خطيرًا على البشرية، بل وتفاقمت خطورة هذه الأعمال عن سابقها من العصور.

لا ريبَ أنّ أعمال السحر والشعوذة تعد من أكبر الآفات التي تزعزع أمن واستقرار المجتمع وبنيانه، فهي أعمالٌ تفتك بالأفراد والأسرة وتمزق أوصار المحبة والمودة بينهم.

ولذا حرم الدين الإسلامي كل علم يترتب عليه الإضرار بالحياة البشرية، ويعد تحريم أعمال السحر والشعوذة من المسلمات في الشريعة الإسلامية، حيث جاءت النصوص الشرعية مشددة على حرمة أعمال السحر والشعوذة تعلمًا وتعليمًا وعملًا وتكسبًا، ومنها قوله تعالى: (وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ..) [سورة البقرة: 102]. وما ورد عن أمير المؤمنين الإمام علي (ع): (من تعلم شيئًا من السحر قليلًا أو كثيرًا فقد كفر، وكان آخر عهده بربه، وحده أن يقتل إلا أن يتوب) [وسائل الشيعة 17/148].

كما جرم المشرع البحريني أعمال السحر والشعوذة ويتضح ذلك جليًا في نص المادة (310) مكررًا من قانون العقوبات البحريني، حيث نصت على: (يعاقب بالحبس والغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من زاول على سبيل الاحتراف والتكسب أيًا من أعمال السحر أو الشعوذة أو العرافة، ويعد من هذه الأعمال الإتيان بأفعال أو التلفظ بأقوال أو استخدام وسائل القصد منها إيهام المجني عليه بالقدرة على إخباره عن المغيبات أو إخباره عما في الضمير، أو تحقيق حاجة، أو رغبة أو نفع أو ضرر بالمخالفة للثوابت العلمية والشرعية). إلا أن الملاحظ أن المشرع لم يضع عقوبة تجرم الذهاب للسحرة والمشعوذين، ونرى بأنه لا بد من استحداث نص للحد من أعمال الدجل والشعوذة لما في ذلك من آثار وخيمة على الفرد والمجتمع.

تطوير الوعي لدى الشباب بالجرائم الإلكترونية

المستشارة القانونية هدى مرهون

تشهد ساحات المحاكم في الوقت الراهن العديد من القضايا المتعلقة بجرائم نظام تقنية المعلومات، وللأسف نرى انسياق الكثير من الشباب نحو الاستخدام الخاطئ لنظام تقنية المعلومات، مما يستوجب علينا توعية المجتمع بخطورة ذلك وهذا ما يستلزم التعريف عن الجرائم المتعلقة بنظام تقنية المعلومات والعقوبات التي شرعتها الدولة لمعاقبة مرتكبي تلك الجرائم للحد من تلك الظاهرة .

فالجرائم الإلكترونية هي التي ترتكب عن طريق إحدى وسائل تقنية المعلومات، وتشمل الجرائم التي تستهدف المعلومات والبيانات المخزنة أو المتبادلة في الكمبيوتر والشبكات، مثل: الدخول دون مسوغ قانوني إلى نظام تقنية المعلومات أو التنصت أو الالتقاط أو الإرسال أو الاعتراض عمداً ما هو مرسل على الشبكة، كما تشمل الجرائم المتعلقة بالكمبيوتر، والجرائم المتعلقة بمحتوى الكمبيوتر كالأفعال الإباحية وغير الأخلاقية، وكذلك حقوق المؤلف والقرصنة.

وهناك العديد من التشريعات التي تجرم تلك الأفعال المرتكبة عبر الوسائل الإلكترونية وقد حرصت مملكة البحرين على مكافحة جرائم تقنية المعلومات بإصدار قانون رقم 60 لسنة 2014 بشأن جرائم تقنية المعلومات الذي ينص على عقوبات مشددة لمرتكبيها، وذلك على سبيل المثال لا الحصر - فقد نصت المادة (10) من القانون المشار له على: (مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد في قانون آخر:-

1- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبالغرامة التي لا تجاوز عشرة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أتى أيًا مما يلي :-

أ. أنتج مادة إباحية بقصد توزيعها بواسطة تقنية المعلومات.

ب. استورد أو باع أو عرض للبيع أو الاستخدام أو تداول أو نقل أو وزع أو أرسل أو نشر أو أتاح مادة إباحية بواسطة تقنية المعلومات.

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين وبالغرامة التي لا تجاوز عشرة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا كانت المادة الإباحية موجهة إلى الأطفال أو وضعت في متناولهم.

2- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبالغرامة التي لا تجاوز ثلاثة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أتى أي فعل مما يلي :-

أ. حصل لنفسه أو لغيره على مادة إباحية بواسطة نظام تقنية المعلومات.

ب. حاز مادة إباحية داخل نظام تقنية المعلومات أو في أية وسيلة تقنية المعلومات وتضاعف العقوبة في حال كانت المادة الإباحية موجهة إلى الأطفال أو وضعت في متناولهم).

وعليه يستوجب على المختصين - سواء القانونيين أو الباحثين الاجتماعيين - توعية الناس عن كيفية حماية أجهزتهم، وحماية البيانات من المتطفلين، إضافة إلى الحماية الأسرية، وتوعية الآباء عن مخاطر استخدام أطفالهم للإنترنت، وتقنين الوقت لاستخدامه إلى جانب بيان العواقب الناتجة عن استخدام الإنترنت بطريقة خاطئة أو غير أخلاقية، القيام بعمل ندوات أو ورش تدريبية تستهدف فئة الشباب، والأطفال لبيان خطورة الاستخدام الخاطئ لنظام تقنية المعلومات وتعـريفهم بأنـواع الأفعـال المجرَّمة و عقوبتها،

وقد شهدنا العديد من القضايا في أروقة المحاكم، والمتعلقة بتقنية المعلومات، وكان قلة الوعي لدى مرتكبها بوجود القوانين والأنظمة التي تمنع القيام بذلك، وعلى سبيل المثال لا الحصر، شاب قام بتصوير أعضائه التناسلية وعرضها في برامج التواصل الاجتماعي، وشاب قام بالحصول على أفلام إباحية من خلال الإنترنت وخزّنها في هاتفه، وشاب قام بعرض صور إباحية على أطفال، وشاب قام بإرسال مقاطع إباحية إلى آخرين عن طريق نظام تقنية المعلومات، وشاب آخر قام بالدخول إلى مواقع إلكترونية محظورة قانونا... وغيرها، من الجرائم المتعلقة باستخدام نظام تقنية المعلومات وتلك الافعال تعد جريمة يعاقب عليها القانون إلا أن أولئك ولجهلهم بوجود قانون يجرم تلك الأفعال ارتكبوها وتم إحالتهم للمحاكمة، وصدرت عقوبات في مواجهتهم بالحبس والغرامة تطبيقاً للقانون رقم 60 لسنة 2014 بشأن جرائم تقنية المعلومات، نأمل ومن خلال هذا المقال إيصال المعلومة القانونية حول خطورة الاستخدام الخاطئ لنظام تقنية المعلومات لحماية شبابنا وأطفالنا ومجتمعنا من آفة الشبكة العنكبوتية.

الإعلان القضائي الإلكتروني

المحامي عباس العالي

يُعد الإعلان القضائي الوسيلة التي من خلالها يتم تمكين أطراف الدعوى من العلم بإجراء معين في الدعاوى المنظورة أمام المحاكم، ويكون ذلك عن طريق تسليم صورة من الورقة القضائية والمتضمنة لهذا الإجراء، سواء كان هذا الإجراء سابقًا أو حاضرًا أو لاحقًا للخصومة إلى الشخص المطلوب إعلانه إذا كان فردًا أو من يمثله أو ينوب عنه إذا كان شخص الخصم اعتباريا، وينصرف الإعلان إلى التبليغ بالحضور في الدعاوى وبصحف الدعاوى والطعون والأحكام القضائية و قرارات تأجيل الدعاوى أو تعجيلها أو إعادتها بعد الوقف أو الشطب وكل ورقة قضائية يراد إيصالها إلى علم.

ونظرا للتقـدم الإلكتـروني في وقـتـنـا الـحاضر ولكون الإعلان القضـــائي أحـــد أهــم ركائز العدالة فقد تقرر تطوير المنظومة الإجرائية للتقاضي باعتماد الاعلان القضائي الإلكتروني وذلك بموجب قرار وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف رقم (89) لسنة 2018.

ووفقا لهذا القرار فقد تم اعتماد البريد الإلكتروني والرسائل النصية القصيرة لإعلان الأوراق القضائية في الدعاوى المدنية والتجارية والجنائية، ويكون الإعلان بمجرد إرساله بواسطة البريد الإلكتروني أو الرسالة النصية القصيرة للشخص المطلوب إعلانه، ويعد ذلك إعلانًا له ومنتجا لجميع آثاره.

ويشمل الإعلان بالوسائل الإلكترونية جميع الإعلانات القضائية والأوراق القضائية، وقد ساهم ذلك في زيادة فاعلية آليات العمل الإجرائي القضائي وتحقيق سرعة الفصل في الدعاوى وتوفير الوقت والجهد.

إخلاء بلا إخلاء!

المحامية زاهرة عبدالشهيد

تزايدت في الآونة الأخيرة القضايا المرفوعة من قبل المؤجرين على المستأجرين للمطالبة بالأجرة المتخلفة بالرغم من إخلاء المستأجر للعين المؤجرة بصورة فعلية، وكل ذلك بسبب إغفال المستأجر عن القيام بإجراء بسيط، مما أدى إلى تكدس الأجور عليه دون علمه بذلك، ولذا نتطرق إلى نقطة مهمة وجوهرية في هذا الشأن، ونستعرضها في هذا المقال.

يقع الكثير من المستأجرين في فخ إخلاء العين المؤجرة دون إخلائها فعليًا، إذ يقتصر إخلائهم على إفراغ العين المؤجرة من منقولاتهم الخاصة دون تسليم المفتاح للمؤجر، وأحيانًا يحاولون تسليم المفتاح للأخير لكنهم يقعون تحت طائلة امتناع المؤجر عن استلام المفتاح، فتمضي الأيام والشهور ليتفاجأ المستأجر بعدها برفع المؤجر دعوى مطالبة بالأجرة في مواجهته بالرغم من إخلاءه للمكان وعدم انتفاعه به طوال تلك المُدة! لتُلزمه المحكمة بالسداد رغم الإخلاء؛ إذ كان يستلزم على المستأجر إخلاء العين المؤجرة وتسليم المفتاح، وعند امتناع المؤجر عن استلام المفتاح يجب على المستأجر إرسال خطاب مسجل بعلم الوصول للمؤجر لاستلام المفتاح، وفي حال عدم استجابته تقييد بلاغ إثبات حالة في مركز الشرطة لإثبات امتناع المؤجر ومن ثم رفع دعوى أمام المحكمة الكبرى المدنية لإيداع المفتاح في خزانة المحكمة وتقديم الأدلة التي تُثبت تعنت المؤجر وامتناعه عن الاستلام، فالعبرة بالإخلاء بتسليم المفتاح للمؤجر أو بإيداعه في المحكمة، وذلك حتى لا يترتب على المستأجر أجور إضافية حتى بعد إخلاءه للعين المؤجرة، وذلك وفق نص المادة (28) من قانون رقم (27) لسنة 2014 بإصدار قانون إيجار العقارات، ووفق ما هو مستقر في أحكام محكمة التمييز البحرينية.

وللأسف الشديد، فإن كثيرًا من المؤجرين يتعمدون عدم استلام المفتاح؛ وذلك للإضرار بالمستأجر بجعله يدفع قيمة الأجور حتى بعد إخلاءه للعين المؤجرة دون علم المستأجر بذلك، وذلك لأن كثيرًا من المستأجرين لا يعلمون بأن القانون حدد طريقة واضحة لإيداع المفتاح في حال امتناع المؤجر عن استلامه، فإن عدم اتباع الإجراء المحدد وفق القانون يُلزم المستأجر بسداد الأجور سواء علم بالإجراء المتبع أو لم يعلم به، وذلك لأن الجهل بالقانون لا يُعتد به، لذلك وجب على المستأجرين زيادة وعيهم القانوني من ناحية حقوقهم وواجباتهم، وكان الأجدر بالمشرع البحريني النص على ذلك صراحةً في صدر المادة حتى يصل العلم للمعنيين كافة.

الحرمة الأبدية في الزواج

المحامية زينب السيد جواد

في زمن التطوّر والتكنولوجيا وانتشارها بين الناس أصبحت الحياة سهلة في كل شيء، وأصبح بعض الناس يسيؤون استخدامها خصوصًا مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي التي بات هؤلاء الناس يستعملونها في عمل علاقات محرّمة عوضًا عن التقرّب إلى اللّه وتطوير الذات، كل هذا من دون وعي أو وازع ديني يمنعهم من ارتكاب هذه المحرّمات. فتبدأ الحكاية بتعارف فلقاء فعلاقة محرّمة، والأدهى - وبسبب عدم اطلاعهم على أحكام ما بعد هذه العلاقات المحرّمة - صار الكثير منهم يتزوجون زواجًا محرّمًا سواء كان ذلك عن علم أو من دون علم، غير أنّ الشرع لا يجوّز لهم ذلك. ولتوضيح هذه الحرمة، هناك أسباب يحرم فيها الزواج بين الرجل والمرأة حرمة كما هو منصوص عليه في الفقه الإسلامي، ومن هذه الأسباب: الزنا، الزواج بذات البعل، واللواط بأخ أو ابن أو أب المرأة.

أما الزنا: وهو إقامة علاقة جنسية بدون زواج، أو يكون أحد الطرفين متزوجا وفمن زنى بذات البعل حرمت عليه مؤبدا، المستند في ذلك هو (الفقه الرضوي): «ومن زنى بذات بعل محصنا كان أو غير محصن ثم طلقها زوجها أو مات عنها وأراد الذي زنى بها أن يتزوج بها لم تحل له أبدا» .

وأما الزواج بذات البعل: وهو الزواج بامرأة لازالت متزوجة - أي ان الرابطة الزوجية بينها و بين زوجها لا تزال قائمة، إلا أنها اقترنت بآخر فحتى لو انتهت فيما بعد علاقتها بالزوج الأول فإن زواجها من الآخر حرام مؤبدا.

وأما اللواط: وهو الاتصال الجنسي بين ذكرين، وهو يوجب تحريم زواج اللائط بأخت وبنت وأم الملوط به، والدليل على ذلك ما روي عن ابن أبي عمير عن أبي عبد اللّه (عليه السّلام): رجل يعبث بالغلام، قال: «إذا أوقب حرمت عليه ابنته وأخته»، فحسب المشهور أن الحرمة أبدية.

وجرمت التشريعات في مملكة البحرين الفعل وأنذرت بالعقوبات لمرتكبيه ففي المادة (316) من قانون العقوبات البحريني: (يعاقب الزوج الزاني بالحبس مدة لا تزيد على سنتين ويفترض علم الجاني بقيام الزوجية ما لم يثبت من جانبه أنه لم يكن في مقدوره بحال العلم بها).

الوساطة في المسائل الشرعية: كل عملية يطلب فيها الأطراف من شخص آخر يُسمى الوسيط مساعدتهم في سعيهم للتوصل إلى اتفاق تسوية في المسائل التي يجوز فيها الصلح، من خلافات أُسَرية لم تصل إلى القضاء أو في منازعات أُسَرِية قُدِّم بشأنها طلب تسوية إلى المكتب، أو في الدعاوى المنظورة أمام المحاكم الشرعية، دون أن تكون له صلاحية فرض التسوية على الأطراف

الجريدة الرسمة، العدد 3553

للتواصل والاستفسار

عنوان المكتب

مبنى ERA 58 - طريق 1701
الطابق 32 - مكتب 232
المنطقة الدبلوماسية

رقم التواصل
+973 17514156

قسم التوثيق
+973 3417 9995

البريد الإلكتروني
info@lawyerebtisam.com

رئيس التحرير
المحامي أحمد الشيخ

المدير التنفيذي
الشيخ حسن بن علي آل سعيد

الإشراف العام
المحامية ابتسام الصباغ